٩- تجنب التفريط فى أية عوامل قوة (على المستويات القومية والقطرية والمؤسسية)، وتجنب إهدار أية إمكانات معرفة وفكرية .

والآن ، بالأخذ فى الاعتبار أن البنود (أو المراحل) السابقة (من «١» إلى «٨») تتضمن داخلها تعاملات مباشرة وغير مباشرة مع «القوة» ومع «الفكر» ، وكذلك مع فكر القوة ومع قوة الفكر ، فإنه من الطبيعى عند تطبيق السياسات والاستراتيجيات التى يمكن التوصل إليها ، على المستوى القومى (أو القطرى أو المؤسسى) ، أن يؤخذ فى الاعتبار حسن إدارة الديالكتيك بين «القوة» و«الفكر» ، بحيث يمكّن الفكر من بناء قوته ، وأن تمكّن قوة الفكر من إحداث التحولات المجتمعية الإيجابية المطلوبة ، وبحيث يجرى تحوير وبناء القوة المحضة (المال .. السلطة .. العلاقات .. المعرفة .. إلخ) ؛ بغرض الاستخدام الإيجابى للقوة فى المساعدة على إيجاد (ووجود) قوة للفكر ، وفى قيام قوة الفكر بدورها فى ترشيد عمليات بناء وتطوير القوة ، من منظور استدامة الصالح الإنسانى الخاص (قوميًا و/أو قطريًا أو مؤسسيًا) والعام (على المستويات الأعلى الإقليمية والعالمية والكوكبية) .

وبعد ، إذا كان كل ما سبق الخوض فيه فى هذا العرض يعتبر فكراً مجرداً ، فربما يكون من الضرورى جذب الانتباه إلى أن الفكر المجرد هو الأساس فى إبداع تطبيقات الفكر ، وأيضا الأساس فى إبداع القوة . فقط أن تكون البداية بفكر مجرد، يمكن التفاعل معه بالتصحيح والتقويم من المنظورين العملى والنظرى ، ثم الانطلاق فى التطبيق ، مع دوام الاستمرار فى الانتباه الواعى إلى ما نتج أثناء التطبيق ، من تصحيحات وتقويمات وتغييرات صوب إنجاز التقدم .

وحتى يكون هناك اقتراب عملى أكثر وأكثر من طبيعة ومتطلبات قوة الفكر، وما ينجم عن تداخلات بين القوة والفكر ، فإن الجزء التالى يعرض لإطلالات تطبيقية على جدلية «الفكر» و«القوة» ، ثم بعد ذلك يعالج الجزء الأخير المداخل التى يمكن أن تؤدى إلى قوة الفكر .. ذلك مع التركيز على «قوة الإبداع» كنموذج .

سادساً : إطلالات تطبيقية على جدلية الفكر والقوة :

لجدلية الفكر والقوة مداخل وزوايا وحركيات ومخرجات عديدة . وما نقصد إلى تقديمه هنا هو مجرد بعضاً من الإطلالات ، التى نظن أن فى كل منها يوجد مسمح أو أكثر للمداخل و/أو الزوايا و/أو الحركيات و/أو المخرجات المتعلقة بجدلية الفكر والقوة . ورغم أن كل إطلالة منها لا تزيد عن كونها مجرد إطلالة .. إلا أنها قد تساهم - مجتمعة - فى جذب الانتباه إلى أبعاد تطبيقية لجدلية الفكر والقوة ، على مستويات إنسانية مختلفة ، بدءاً من الإنسان الفرد (سواء هو صغير أو كبير ، محكوم أم حاكم .. إلخ) ، ومروراً بالكيانات المؤسسية والأنشطة الإنسانية ، .... وحتى العالم ككل .. ذلك مع ما قد يكمن فى هذه الإطلالات من تلامسات مع مجالات

وأنظمة معرفية متباينة [مثل : الاقتصاد – السياسة – الاجتماع – التنمية – المقاومة .. إلخ].

إطلالة -١

حوار برئ بين طفل وامه

وقف طفل صغير أمام والدته ، وهو يرتعش من قسوة البرد فى أحد أيام شتاء ١٩٢٩ ، وسألها ببراءة

الطفل : لماذا لا تدفئين المنزل يا أمى ؟

قال الأم : لأنه لا يوجد فحم بالمنزل يا ولدى .

فسألها الطفل : ولماذا لا يوجد فحم بالمنزل ؟

أجابت الأم : لأن والدك متعطل عن العمل .

وعاد الابن يسأل : ولماذا يتعطل أبى عن العمل ؟

قالت الأم : لأنه يوجد فحم كثير فى الأسواق يا ولدى.

ملحوظة : الحوار أعلاه منقول كما هو من كتاب «الاقتصاد السياسى للبطالة – عالم المعرفة – ١٩٩٧». الكتاب للاقتصادى الفذ المرحوم الدكتور رمزى زكى، وكان قد وجد هذا الحوار فى قصاصة معلقة على باب الحجرة من الداخل ، أثناء تواجده كباحث زائر فى المعهد النمساوى للأبحاث الاقتصادية بفيينا عام ١٩٨٢. لقد ترجم الدكتور رمزى زكى هذا الحوار ووضعه فى مقدمة كتابه ، وجعل للحوار عنونا هو : «قبل أن تقرأ» .

تعليق : لأى فائض كبير أكثر من اللازم (أو «قوة» تتنامى بغير مبرر أخلاقى) انعكاس مجتمعى سئ .

إطلالة - ٢

الكوميونيتاريانية: آلية رئيسية تميز التجربة اليابانية :

يقصد بالكوميونيتاريانية Communitarianism التوجه المجتمعى السائد – إلى حد كبير – فى أنظمة شرق آسيا وعلى وجه الخصوص فى اليابان .

يقوم نموذج الكوميونيتاريانية على خصائص مهمة يمكن تبينها كالتالى :

* أن أعضاء أى مجتمع لهم حقوق وعليهم واجبات ، وعلى المجتمع – وليس الأفراد – تحديد هذه الحقوق والواجبات طبقًا لاستراتيجية الأمة .
* أن إستراتيجية الاقتصاد تتجه ناحية المنتجين ، أكثر من اتجاهها ناحية المستهلكين .
* أن مهمة الحكومة أن تصمم إستراتيجية اقتصادية تنافسية ، وعليها يقع دور مهم بالنسبة لمستقبل الأمة .

* أن مهمة البيزنس هى الحفاظ على الصحة طويلة المدى للمؤسسة ؛ من أجل صالح المجتمع ككل .

* أن العلاقة بين المديرين والمدارين (أى العاملين) يجب أن تكون توافقية أو تناغمية ؛ لأن لكليهما المصلحة نفسها فى إنعاش الشركة . وأما أصحاب الأسهم فعائداتهم تتواجد طالما هناك فوائد وعائدات للآخرين (فى المؤسسة والمجتمع) .

من الخصائص السابقة يتضح أن المجتمع فى الأيديولوجية الكوميونيتاريانية هو شيء أكثر من مجموع الأفراد المكونين له .. إنه شيء عضوى له ذات خاصة ، وليس مجرد تجمع من ذرات هى الأفراد . من هذا المنظور يمكن إدراك أنه إذا كان المجتمع مصمَّماً جيدا (سواء هو مصنع أو مدرسة أو حى أو دولة .. إلخ) ، فإن هوية أعضائه المكونين له ستتحد به بقوة ، وسيعظم هؤلاء الأعضاء قدراتهم من أجله (ومن أجل هويتهم) ، وأما إذا حدث العكس وكان المجتمع فقيراً فى التصميم (وبالتالى فقيراً فى الهوية والأعضاء) فسيغترب أفراده ويحبطون .

المسألة إذاً أن الكوميونيتاريانية تنمى وتحفز وتضبط الصالح المجتمعى العام من خلال تعظيم «قوة» اتحاد أفراد المجتمع (من أشخاص ومؤسسات وجمعيات .. إلخ) بالمجتمع العام (أو المجتمع الكبير ، أو الكيان الوطنى ... الأمة) من أجل تحقيق أكبر قدر من التنافسية بين الأمم . بمعنى آخر ، يحدث اتحاد قوى بين القوى المكونة للمجتمع من أجل صالح المجتمع ككل . وهذا يحدث بالطبع (أو قد حدث بالفعل فى بعض مجتمعات شرق آسيا) ضد الفردية Individualism ، التى قد جرى الترويج لها بواسطة المؤسسات المالية الدولية فى بقية بلدان العالم الثالث .

الكوميونيتاريانية إذاً تبنى قوة الأفراد من خلال (وبناء على) تكبير قوة المجتمع ككل بين الكيانات الأجنبية أو الأمم الأخرى .. أما الفردية فيكون التكبير فيها – عادة – للرأسمال المهيمن وللشركات الكبرى (من متعديات الجنسية) . إن تكبير رأس المال المهيمن والشركات متعدية الجنسية يكون فى معظم الأحيان – بتفتيت المجتمعات ، أما تكبير المجتمعات (وتقويتها) فإنه مسار مختلف ... ، مسار كوميونيتاريانى [لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى «إدارة العولمة – جورج لودج – عرض د/م. ر. ح – كراسات عروض – المكتبة الأكاديمية – القاهرة – ١٩٩٩»] .

تساؤل : إلى أى حد ساهمت قوة فكرة (أو مبدأ) الكوميونتياريانية فى تمكين ماليزيا من إحداث اختراق تكنولوجى ، حققت به فى زمن قصير جداً جداً نقلة تحويلية كبرى من اقتصاد المطاط وزيت الطعام إلى اقتصاد (أو إلى مجتمع) التكنولوجيات الراقية متخطية عديداً من دول الشمال المتقدم ، وفقاً لبعض المعايير

المهمة ؟ إنه تساؤل – ربما – لا يتعلق بماليزيا فقط ، ولكن أيضاً يتعلق – فى تقديرنا – بفكر يتخطى ما بعد الحداثة .

إطلالة -٣

حداثة ما بعد الحداثة :

بينما ينشغل الفكر فى الغرب بعرض ونقد وتمحيص لكل من «الحداثة» و«ما بعد الحداثة» ، وبينما مُثَقَّفُونا ومُثَقِّفُونا ينشغلون بالمتابعة ورد الفعل وممارسة (وأحيانا اصطناع) الاتفاق و/أو الاختلاف مع بعضهم البعض ، أو مع مفكرين من الغرب ، بشأن «الحداثة» و«مابعد الحداثة» ، فإن آخرين من المثقَّفين والمثقِّفين فى مناطق أخرى من العالم الثالث راحوا يصنعون حداثتهم هم أنفسهم .. إنها حداثة يمارسون فيها وبها تقدمهم بطريقتهم الخاصة جداً ، والتى توصلوا إليها ويتابعونها، ويقيِّمونها ويصححونها من منظورات رئيسية ثلاثة :

١- استيعاب للإشكاليات والتحديات على المستوى العالمى من أبعاد مختلفة ومتشابكة ومتكاملة (التاريخ – السياسة – المستقبليات – الاقتصاد – المعرفة – الجغرافيا ... إلخ) .

٢- استيعاب موضوعى لمواطن الضعف والقوة على المستوى المحلى (الوطنى أو القومى) ، أيضا من أبعاد مختلفة ومتشابكة ومتكاملة (بأبعاد المنظور رقم ١ نفسه) .

٣- ممارسة التنظيم المنهجى المنضبط لاحداث قفزة تنموية حميدة يعبر بها الكيان المحلى بشمولة (وطنيًّا أو قوميًّا) تلك الفجوة المتزايدة باستمرار ، بين منحنى تقدم دول الشمال ، ومنحنى تقدم دول الجنوب .

التنظيم المنهجى المنضبط هنا يعنى أشياءً عديدة .. إنه يعنى الفكر المستحدث بواسطة الذات ، ومن خلال استيعاب المنظورين «١» و«٢» .. إنه ليس فكر تابع .. إنه فكر جديد له أصول وله غايات .. يكتشف الفرص والممكنات رغم (بل بالتعامل الإيجابى مع) المشكلات والمعوقات (المحلية) ، ورغم (بل وبالتفاعل الإيجابى مع) التحديات الخارجية (فى البيئتين الإقليمية والعالمية) . التنظيم المنهجى المنضبط يعنى كذلك أن تكون كافة المسارات فى إطار الصالح الوطنى المباشر ، على كافة الأبعاد الزمنية المنظورة وغير المنظورة ، وذلك يعنى انضباط الأمة ، أو كما قال محاضر محمد رئيس الوزراء الماليزى (فى لقائه فى مطلع القرن الجديد مع بعض الأساتذة والمفكرين والمثقفين فى جامعة القاهرة) رداً على سؤال عن الروشتة ، التى يصفها لمصر وللدول النامية بخصوص التقدم : "Nations should be disciplined" ، أى يجب أن تكون الأمم منضبطة .

هنا نجذب الانتباه إلى أن الانضباط القومى الحقيقى يتعدى الشفافية والحوكمة governance ، وما إلى ذلك من تعبيرات يجرى تداولها وتحديثها باستمرار فى دول الشمال ، وتنقل منها إلى دول الجنوب ، ويتم استخدامها فى الخطاب السياسى المتداول بين الشمال والجنوب بينما مع استمرار الزمن تستمر الفجوة بينهما فى الاتساع .. الانضباط القومى الحقيقى بالنسبة للتقدم يعنى إدراك وممارسة إنسانية التقدم ، وذلك يعنى – على وجه الخصوص – عدم الفصل بين ما هو اقتصادى وما هو اجتماعى .

فى تقديرنا أن ماليزيا تعطى نموذجاً معقولاً لذلك ، فعلى المستوى العقلانى القومى نجد – مع توالى اضطراد تقدم خططها الخمسية – أن المحطة الخمسية السابعة (والتى اكتملت عام ٢٠٠٠) قد أنجزت معدل تقدم دخل فى دخل الشريحة الأفقر من السكان يعادل ضعف معدل تقدم دخل الشريحة الأغنى . وعلى المستوى العقلانى بخصوص مدى ملاءمة الخلفيات الاجتماعية الجماعية والفردية للسكان لمتطلبات التحول التنموى .. فإننا نجد – كمثال – اهتماماً منظماً ومتميزاً من الدولة بحماية ورعاية الفتيات المنتقلات من الريف إلى المدينة للعمل فى المصانع ، وحتى لا يضللن الطريق بفعل مغريات المدنية ، أو بفعل بعض انحرافات محتملة من الشباب . هنا نجد التنظيم والحماية والمتابعة تتم بدقة ، حتى على المستوى الفردى لكل فتاة على حدة فى أمور ، مثل : المراسلات مع الأهل – مواعيد العودة إلى المنزل – تحويل نقود إلى ذويهم – السلوكيات ... إلخ .... إلخ .

مثل هذه العقلانية على المستويين : المجتمعى القومى ، والجماعات والأفراد ، كان من الطبيعى أن تقفز بماليزيا عالياً جداً فى مسار التقدم على المستوى العالمى ، بل قفزة تكاد تكون غير متخيلة مطلقا منذ عقد أو عقدين من الزمان . المؤشر الخطير الجميل لكفاءة القفزة الماليزية يظهر عند مقارنة نصيب الفرد من الصادرات المصنوعة بتكنولوچيات راقية فى الدول المختلفة ، فبالإعتماد علي بيانات تقرير التنمية فى العالم الصادر عن البنك الدولى عام ٢٠٠٣ يمكن التوصل إلى الجدول التالى ، والذى نشير فيه إلى مستوى بعض الدول فى المؤشر المشار إليه :

الدولة	نصيب الفرد من السكان من صادرات التكنولوجيا الراقية بالدولار
فرنسا	١٠٤٩,٠٧
المانيا	١٠٦٠,١٧
السويد	١٥٨٠,٠٠
إسرائيل	١٠٦٥,٥٤
اليابان	٨٣٨,٠٣
الولايات المتحدة	٧٢٦,٢٦
البرازيل	٣٧,٨١
الأرجنتين	٢٠,٤٧
الصين	٣٤,٩٩
ماليزيا	١٨٢١,٣٨
الأردن	٢٤,٦٢
تونس	١٥,٧٥
مصر	-- (لا شيء)

وهكذا ، تمكنت ماليزا كدولة منضبطة فى مساراتها داخليا وخارجيا أن تحقق تقدماً أُسيًّا ، والذى يمثل إبداعاً مجتمعياً فريداً ، تحقق – بلا شك – من خلال التوصل إلى فكر قوى ؛ أى قوة فكر يكون من شأنها إنتاج «قوة» جديدة ، و – أيضا – فكر قوة فكر . من منظور آخر نراها حداثة ما بعد الحداثة ، نراها فى ماليزيا ، ونرى لها بعض الملامح فى الصين ، وملامح بازغة فى فنزويلا ، وهو أمر يستحق معالجة تفصيلية قائمة بذاتها ؛ حيث تمكنت قيادات (ومجتمعات) مفكرة فى بعض البلدان النامية من تفعيل قواتها (أو إمكاناتها) بحيث تحقق بها إنجازات أكثر عولمية من العولمة ذاتها .

إطلالة - ٤

العرب حاليا : فكر قوة عند القادة دون قوة فكر – حتى حينه – عند النخبة .

إطلالة - ٥

صدام حسين العراق : كان تسارعه إلى فكر القوة أعلى من معدل اقترابه من مجال قوة الفكر ، فحدث ما حدث .

obeikandl.com

إطلالة -٦

حوار مع الآخر جداً :

مع بداية العقد الأخير من القرن العشرين ، قُدر لى أن أبادر (ومع لفيف من زملائى) بإنشاء مركز بحثى جديد ، داخل الهيئة القومية للرقابة والبحوث الدوائية بالقاهرة ، والتى أشرف بالعمل بها منذ تخرجى ..كان المركز الجديد يختص بمجال بحثى رقابى مستحدث عالميا وهو التكافؤ الحيوى للأدوية Drug Bioequivalence ، بمعنى مقارنة فاعلية المستحضرات الدوائية المتماثلة (مثلاً مستحضر محلى بآخر أجنبى ، أو مستحضرين محليين من شركتين مختلفتين) بدلالة قدر إتاحة كل منهما داخل الجسم ، وهو ما يعرف بالمقارنة بالاعتماد على دراسات الإتاحة الحيوية للأدوية Drug Bioavailabolity .

كان المركز هو الأول من نوعه إقليميًا ، وقدر له أن يكتسب مصداقية دولية فى غضون فترة زمنية قصيرة .. كان من أبرز الأعمال التى شرفت بالقيام بها (وزملائى) أثناء قيادتى لهذا المركز ، هو التعاون مع شركات الدواء الفلسطينية ؛ من أجل عمل دراسات التكافؤ الحيوى لمستحضراتهم ، حيث كانت هذه الشركات تجابه ببعض التعنت من السلطات الرقابية الدوائية الإسرائيلية (قبل قيام السلطة الفلسطينية) ، والتى كانت ترفض بعض المستحضرات الفلسطينية بدعوى إفتقارها للدرجة المطلوبة من الإتاحة الحيوية .

كان النجاح الذى حققناه والصيت الذى نما دوليًا لمركزنا – حينئذ – مبعث فخر وثقة لنا وللأشقاء الفلسطينيين (ولغيرهم فى بلدان أخرى) ، وكان من أهم الإنجازات التى تحققت أن تمكنت الشركات الفلسطينية (بدراسات التكافؤ الحيوى التى أجريناها لهم) من التعامل الند مع السلطات الدوائية الإسرائيلية ، وبيع المستحضرات الفلسطينية فى الضفة الغربية وقطاع غزة . بعدها أقام الصيادلة الفلسطينيون (من خلال نقابتهم) أول مؤتمر للصيادلة الفلسطينيين عام ١٩٩٤ فى جامعة بيرزيت برام الله، ثم جاء المؤتمر الثانى عام ١٩٩٦ فى جامعة النجاح بنابلس.

وكان من حظى وتشرفى أن ضغط علىّ الصيادلة الفلسطينيون من خلال نقابتهم وشركاتهم ، أن أزور شركاتهم وأن أحاضر في مؤتمريهما (الأول والثانى) .. أذكر فى زيارتى الأولى (والتى كتبت بشأن انطباعاتى عنها مقالا فى الأهرام) أن لمست كيف أن السلطات الإسرائيلية تكرر قطع المياه و/أو الكهرباء عن الشركات الدوائية الفلسطينية ؛ بغرض إتلاف الأعمال الجارية فى خطوط الإنتاج بها، ولم يكن ذلك ليثنى الفلسطينيين عن الاستمرار ..

فى الزيارة الثانية ، قدم لى بعض قيادات نقابة الصيادلة رجلاً إسرائيليًا باعتباره مديراً لشركة دواء إسرائيلية، وفى الوقت نفسه من المهتمين بالسلام مع الفلسطينيين.. ذكر الرجل مصححاً أنه ليس مديراً للشركة بل فقط مدير للمبيعات . سألته : ذلك

يعنى أنك كنت مدير الشركة ثم انتقلت إلى شركة أكبر لتعمل بها مدير للمبيعات؟ أردف الرجل مصححاً للمرة الثانية : بل كنت مديراً عامًّا للشركة ، ثم تركت منصب مدير الشركة إلى منصب آخر هو مدير إدارة المبيعات فقط ، فى الشركة نفسها . استغربت ، وسألته : لماذا حدث ذلك ؟ أجاب الرجل : لأنه ظهر هناك شخص آخر أصغر منى ، يستطيع أن يقود الشركة فى الفترة الحالية أحسن منى .. لم يكن ذلك هو أهم جزء فى الحوار مع هذا الرجل . كان الجزء الأهم يتعلق بمبادرة الشرق أوسطية ، والتى أذكر أنها كانت تحت النقاش فى المنطقة فى هذه الفترة .

كان الرجل فى حواره يظهر حبه للسلام ، من منظور خبراته عن الآلام والأحزان التى تسببها الحروب بين الإسرائيليين والعرب .. كان يبدو متجاوباً ومنفتحاً فى حديثه بشأن نقد الحرب والحفز على العلاقات الاقتصادية . غير أن سؤالا طرحته عليه لم يلق منه إجابة رغم محاولته التركيز والتفكير و – ربما – لتوصل إلى أية رد يكون فيه بعض المنطق ، وفى الوقت نفسه لا يتناقض مع التوجه الذى يطرحه عن السلام .. كان سؤالى له كالتالى :

تُرى لو أن العرب تكافأوا (أو كانوا متكافئين) علميًّا وتكنولوجيًّا مع إسرائيل ، هل كانت القيادات الإسرائيلية حينئذ ستطرح مشروع الشرق أوسطية ، وهل كنتم ستروجون للسلام كما أنتم الآن ؟ بعد طول تفكير رد الرجل : .... لا أعلم ، إنه سؤال صعب .. كانت تلك هى نهاية الحوار .

هل تتعلق صعوبة وجود إجابة للسؤال بصعوبة قبول الإسرائيليين لتكافؤ العرب معهم علميًّا وتكنولوجيًّا ؟ أم ماذا ؟ .

تعليق : مارس الصيادلة الفلسطينيون قوة الفكر باتجاههم إلى إقامة صناعة دوائية فلسطينية – لأول مرة – بعد احتلال إسرائيل للضفة الغربية وغزة (١٩٦٧) ، وكذلك مارسنا معاً (الشركات الفلسطينية ومركز الإتاحة الحيوية فى مصر) قوة الفكر من خلال الدراسات العلمية والتقانية ، التى أجريت على مستحضراتهم ، وكذلك من خلال تطوير هذه المستحضرات بحيث تكون مكافئة حيويًّا (فى الفاعلية) للمستحضرات الأجنبية المثيلة التى تنتجها الشركات العالمية الأم . كانت قوة الفكر هنا تتمثل فى قدرات علمية وتكنولوجية . وفى المقابل كانت اللمحة التى طرحناها عن تكافؤ العرب علميًّا وتكنولوجيًّا مع إسرائيل هى نقطة النهاية (بلا رد) مع الرجل الإسرائيلى المناصر للسلام .. إنه تكافؤ قوة يأتى بالفكر ، ويكون من شأنه تواصل متنامٍ فى القوة والفكر ... أى تواصل الوجود من خلال سلام حقيقى يعقد على جدلية إيجابية بين «فكر القوة» و«قوة الفكر» .

إطلالة - ٧

الاستشهاد :

يمثل اجتماع قوة الفكر مع فكر القوة على مستوى الفرد ، ويحدث فى ظل سيطرة غير حميدة لفكر القوة على الوطن و/أو على العالم . هذه السيطرة تكون غير منطقية وغير جائزة إنسانيًا ، وبالتالى هى المسئولة عن الانفجارات أو عن بلوغ قوة الفكر مستوى روحانى ، يجعل من الفرد قوة مادية شبه مطلقة .. إنه أمر صعب لا يحل بغير انتزاع السيطرة من (أو تقليل سيطرة) فكر القوة .

إطلالة - ٨

المسافة بين قوة المعرفة والصالح الإنسانى العام- الدواء نموذجا :

١ – مقولتان :

المقولة الأولى للمدير التنفيذى لإحدى أكبر الشركات الدوائية العالمية من متعديات الجنسية : «قوتنا المتوحدة مكنتنا من تأسيس شبكة عالمية من القطاع الخاص والحكومات ، والتى قادت إلى العمل الذى أدى إلى ظهور مـا أصبح يعرف بـ «اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة – تريبس» .

المقولة الثانية لمنظمة «أطباء – بلا – حدود» : «مع الوقت يتزايد حجب الأدوية الجديدة عن الناس فى البلدان النامية ، حيث ستصبح متاحة فقط للنخبة المحظوظة . إن منع تصنيع نسخة محلية من هذه الأدوية (طبقاً لاتفاقية حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة – تريبس) سيؤدى – ببساطة متناهية – إلى إخراج معظم السكان من إمكانة الحصول على أدوية» .

٢ – أرقام / إحصائيات :

* عام ٢٠٠٠م ، كشفت مجلة (Fortune Magazin, April) أن متوسط أرباح أعلى خمسمائة شركة دوائية تحقيقاً للأرباح على مستوى العالم يزيد كثيرا عن متوسط أرباح أعلى خمسمائة شركة صناعية أخرى (من جميع أنواع الصناعات) تحقيقاً للأرباح ، وأن هذه الزيادة قد تزايدت باستمرار على مدى العقود الثلاثة الأخيرة حتى بلغت عام ١٩٩٩م قدر ثلاثة أضعاف ونصف بالقياس إلى معدل الأرباح إلى العائدات . الجدير بالانتباه أن هذه الزيادة قد تخطت أربعة أضعاف مع بدايات القرن الحادى والعشرين ، بينما كانت بقدر ٢ ضعف ، ثم ٢,٥ ضعف ثم ٣ أضعاف ، على مدى سبعينيات وثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين على الترتيب .

* فى يوليو ٢٠٠١م نشرت إحدى جماعات المستهلكين Consumer groups فى الولايات المتحدة الأمريكية تقريراً لها ،تشير فيه إلى أن متوسط التكلفة الحقيقية للتوصل إلى مادة كيميائية دوائية جديدة يتراوح – فقط – بين ٥٧ إلى ٧١ مليون دولار . والجدير بالإشارة أن الأرقام التى تصدر عن الشركات الدوائية العالمية الكبرى من متعديات الجنسية تشير إلى أن التكلفة فى حدود ٥٠٠ إلى ٨٠٠ مليون دولار .

٣- حادث دوائى إنسانى عالمى مهم :

تجرأت حكومة جنوب أفريقيا ، وأصدرت قراراً بالترخيص الإجبارى لمستحضرات دوائية خاصة بعلاج الإيدز (ملحوظة : الترخيص الإجبارى يعنى قيام شركة وطنية بانتاج هذه الأدوية وإتاحتها للمرضى بسعر التكلفة تلافياً للتكلفة الخيالية إذا ما تم شراء هذه الأدوية من الشركات العالمية) . لم يكن أمام حكومة جنوب أفريقيا غير اتخاذ هذا القرار الشرعى ، طبقاً للقوانين الدولية والمحلية ؛ لإتاحة الفرصة لعلاج مرضاها ، والذين أصبحوا يسقطون موتى بمئات الألوف والملايين . الغريب أن تكتلاً قد نشأ بسرعة بين ٣٩ شركة دوائية عالمية كبرى (وليس فقط الشركات الأربعة المعنية بقرار حكومة جنوب أفريقيا) . أقام هذا التكتل نزاعاً قضائياً ضد حكومة البلد الأفريقى ؛ بغية منعها من ممارسة واجبها الحتمى بخصوص توفير الأدوية لمرضاها باستخدام الترخيص الإجبارى . المفاجأة التى لم تحسبها الشركات الدوائية العالمية الكبرى من متعديات الجنسية أن نضالاً شعبياً عالمياً (عابر الجنسيات) قد أخذ يتصاعد ويتكثف ويشتد فى مواجهة أنانية شركات الدواء ؛ ولم يكن أمام «قوة» شركات الدواء المتكتلة إلا التراجع أمام «قوة» التضامن الشعبى العالمى ؛ حيث قد اضطرت إلى سحب دعواها قبل موعد صدور الحكم فى ١٩ أبريل ٢٠٠١ .

تعليق : مازال الصراع جارياً بين «قوة» رأس المال الدوائى العالمى المهيمن من ناحية ، والمساعى الخاصة بالمصالح الإنسانية للبشر عامة ، من ناحية أخرى . لن يهدأ هذا الصراع ؛ أى لن تستقر اتفاقية حقوق الملكية الفكرية ، قبل أن تكون لهذه الاتفاقية قيمة إيجابية بشأن إتاحة الدواء لكل من يحتاجه ، وفى أى مكان من العالم ؛ بصرف النظر عن المستويات والقدرات الاقتصادية والاجتماعية للدول والمجتمعات والأفراد ، بالقدر الذى يحفظ لعجلة الإبداع الدوائى الاستمرار فى السير والتقدم . إنه – فى الأصل – ليس صراع تجارة وتشريعات بقدر ما هو صراع يختص بالاتجاه الذى توجه إليه المعرفة . هل توجه لمصالح خاصة (تتمثل فى أنانية رأس المال الدوائى العالمى المهيمن) ، أم للصالح الإنسانى العام، والذى – بالفعل – يضمن صالح الناس والعلم والشركات فى آنٍ واحد .. مجرد نموذج حيوى لصراع يتعلق بتوجيه «قوة» المعرفة .

إطلالة - ٩

آليات تسيُّد الشركات متعديات الجنسية :

فى رسالته للدكتوراه (العمليات الدولية للشركات القومية – ١٩٦٠) أشار ستيفن هايمر إلى أن هذه الشركات تتجه إلى امتلاك «شيء» يعتبر بمثابة ميزة خاصة يصعب تكرارها بواسطة آخرين ، بحيث إن وجد هذا «الشيء» يكون من شأنه مساعدة هذه الشركات على «التسيُّد» فى الأسواق المحلية، ثم فى الأسواق الأجنبية .

وكأمثلة على هذا الشيء أشار هايمر إلى «التكنولوچيا» ، بالإضافة إلى الماركة (أو العلامة) ، والكفاءة الناتجة عن ضخامة الحجم . بعد ذلك بعقدين ، أطلق «جون داننج» على الخاصية التى ذكرها هايمر عنصر الملكية Ownership وأضاف بأن الشركات متعددة الجنسية تهتم بعنصرين آخرين : عنصر الموقع Location : والذى يعنى أن الشركة تقيم أنشطتها فى الأماكن ، التى تتيح لها كسباً ما فى المدخلات (مثل العمالة الرخيصة أو رأس المال أو المواد) ، أو تساعدها على أن تكون قريبة من الزبائن الذين تبيع لهم ، وأن تتجنب النّقل وتكاليف التعريفات (الجمارك – الضرائب ... إلخ) . وأما العنصر الثالث فيتعلق بالتدويل (أو الانتشار الدولى) Internationalization ، والذى من خلاله يجرى الاستثمار فى العمالة الذهنية Intellectual labor . الجدير بالانتباه بشأن العناصر التى حددها «داننج» أنها جميعا تتضمن التكنولوچيا ، سواء كان ذلك بالنسبة لعنصر الملكية (والذى يتحقق عمليًا فى حقوق الملكية الفكرية وعلى وجه الخصوص براءات الاختراع) ، أو بالنسبة لعنصر الموقع ، حيث إنه من الثابت الآن أن الشركات تقيم مواقعها – أيضاً – بالقرب من الأماكن التى تزخر بالتعلم والأفكار الجديدة ، وهو أمر يتصل مباشرة بالعنصر الثالث ، والذى يتعلق بالعمالة الذهنية (أو برأس المال البشرى) .

والجدير بالانتباه أن هذه العناصر الثلاث تتواءم – إلى حد كبير – مع جوهر اقتصاد المعرفة .

إن مسألة «التسيد» التى أشار إليها «هايمر» منذ أكثر من أربعين عاماً كممارسة تتجه إليها الشركات متعددة الجنسية ، قد أشار إليها أيضاً تقرير صدر حديثاً عن ورشة عمل أمريكية ، لكن من زاوية مختلفة ، وهى أن التنافسية فى كل مجالات البيزنس ستؤدى إلى استعمار تكنولوجى Technological imperialism ، ومن المفهوم – بالطبع – أن الذى سيمارس الاستعمار هو المالك (مالك التكنولوچيا) أو الشركات العالمية الكبرى .

فى هذا الخصوص توجد ملاحظتان مقلقتان .. الملاحظة الأولى هى أن معدل نمو اتفاقات العملقة والاستحواذ Mergers and acquisitions للشركات العالمية الكبرى أعلى من نمو الاتفاقات التكنولوجية بين الشركات . الأمر الذى قد يعنى أن عمليات العملقة والاستحواذ تفوق فى الاهتمام (عند الشركات)عمليات التطوير التكنولوچى ، وبالتالى قد يقود ذلك إلى احتكارات ، تتضاءل فى وجودها فرص وتوجهات التطوير . وأما الملاحظة المقلقة الثانية ، فهى أنه بمقارنة النسب السنوية لعمليات الشراء بالنسبة لعمليات البيع للشركات فى كل من البلدان المتقدمة والبلدان النامية (منذ عام ١٩٩٣) ، يتبين أن هذه النسب دائماً أعلى من الواحد الصحيح

بالنسبة للبلدان المتقدمة ، بينما هى دائماً تحت الواحد الصحيح بالنسبة للبلدان النامية. إن هذه الملاحظة تدفع إلى التخوف من أن تكون البلدان النامية قد وُضعت (فى ظل سلوك الشركات متعديات الجنسية) فى طريق يؤدى إلى فقدان أصولها [لمزيد من التفاصيل ، يمكن الرجوع إلى دراستنا المعنونة «تطوير التكنولوجيا عالمياً وعربياً بين الدول والقطاع الخاص» ، فى تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية ٢٠٠١ ، الصادر عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية – الأهرام – ٢٠٠٢] .

تعقيب : «التكنولوجيا» .. «الملكية» .. «العملقة والاستحواذ» .. «الاستعمار التكنولوجي» ، هى كلها أساليب وغايات لها اتصال مباشر بـ «لعبة القوة» على الساحة الدولية .. إنها لعبة تحتاج إلى مدربين أشداء وخطط طويلة المدى ، أو قل قيادات مفكرة وسيناريوهات قوية فاعلة .

إطلالة - ١٠

وقفات محلية قصيرة جداً جداً :

* ٣٠٠ مليار جنيه ودائع فى البنوك لا تجد من يستخدمها [عن مقال للكاتب الاقتصادى الكبير المرحوم محمود المراغى ، نشر قبل وفاته بأيام] .

تساؤل : أى نوع من الفكر ينقص (أو يعوق) الاستفادة الاستثمارية المنظمة من هذه القوة المادية ؛ بحيث صار حجم الودائع يزيد جداً عن حجم الاقتراض الاستثمارى ؟

* ظاهرة التزايد المستمر فى إقبال طلاب الثانوى العام على الالتحاق بشعبة «الأدبى» على حساب الالتحاق بالشعب العلمية ، هل ترجع أسبابها إلى ظروف خاصة بالتعليم ؟ ، أم بالأفق التنموى القومى ؟ ، أم ترجع إلى أسباب أخرى ؟ ، وما علاقة ذلك بجدلية الفكر والقوة فى المجتمع ؟

تساؤل : إلى أى حد (سلبى) يمكن لهذه الظاهرة أن تؤثر على المستقبل الوطنى لأنشطة العلم والتكنولوجيا ، مع العلم بأن تقييم الأوضاع الحالية للبحث العلمى ، من خلال معيار عدد البحوث المصرية المنشورة عالية الاستشهاد يظهر أن نصيب مصر يكافئ ٠,١٦ من نصيب كوريا ج ، و ٠,٠٠٠٥٢ من نصيب إسرائيل ، و ٠,٠٠٠٢٥ من نصيب سويسرا [لمزيد من التفاصيل ، يمكن الرجوع إلى دراستنا المشار إليها فى «إطلالة – ٩»] .

* على الرغم من أن التفكير النقدى Critical thinking يعد ركناً أصيلاً فى المنهج العلمى ، ومصدراً مهماً للتطوير والتقدم طبقاً لمعارف وعلوم الإدارة ، إلا أن أصحاب القدرة على هذا النوع المهم من التفكير كثيرا ما يعاملون فى مجتمعاتنا باعتبارهم مشاغبين . من الطبيعى أن يرجع السبب إلى تسيُّد القوى

المحافظة فى مجتمعاتنا (وليس إلى عيب فى المنهج العلمى ، أو فى معارف وعلوم الإدارة) . هنا يبزغ **تساؤل** : إلى أى حد (وفى أى اتجاه) يمكن أن يؤثر تسيُّد القوى المحافظة على قوة الفكر ، وعلى الجدلية بين «القوة» و«الفكر» ؟

إطلالة - ١١

وتتزايد أعداد نزلاء السجون :

على مدى السنوات من عشرينيات إلى سبعينيات القرن العشرين (أى حوالى نصف قرن) ، كانت أعداد المساجين فى الولايات المتحدة تتزايد أحياناً وتنحصر أحياناً أخرى ، لكن دائماً تحت خط رقم المائتى ألف . وفجأة تتزايد أعداد نزلاء السجون بسرعة رهيبة ، بحيث ، على مدى حوالى عشرين عاما فقط ، يقفز الرقم من تحت مائتى ألف إلى مليون وأربعمائة ألف ، أى ما يزيد عن السبعة أضعاف (انظر الشكل ، ص٣٧) .

إنها ظاهرة غريبة جديرة بالاهتمام والفحص والتفكر . فى الوقت نفسه نجذب الانتباه إلى أن العقدين الأخيرين من القرن العشرين ، اللذين شهدا هذه الظاهرة الحادة فى غربتها داخل الكيان الأمريكى ، قد شهدا أيضاً أمرين عولميين مهمين حدثا بقوة دفع أمريكية فى الأساس .

الأمر الأول هو بدء الهيمنة المباشرة للشركات متعديات الجنسية (والأمريكية على وجه الخصوص) على شئون العالم ، وباستخدام (أو عن طريق) الإدارة الأمريكية . لقد حدث ذلك أثناء ثمانينيات القرن العشرين ، عن طريق آليتين رئيسيتين تكملان بعضهما : **الآلية الأولى** تتمثل فى دور كبير للحكومة الأمريكية فى إفشال المفاوضات الدولية بين دول الشمال والجنوب ؛ من أجل نقل التكنولوچيا (تحت مظلة منظمة الأنكتاد UNCTAD) والتى بدأت عام ١٩٧٩ ، وكان من المفترض أن تصل إلى مسودة نهائية فاعلة لميثاق نقل التكنولوچيا بحلول عام ١٩٨٩ ، لولا ما حدث من إفشال للمفاوضات .

وأما **الآلية الثانية** والتى تجئ تماماً مكملة للآلية الأولى ، فهى بدء دورة أوروجواي للجات عام ١٩٨٦ ، تحت إلحاح شديد من الحكومة الأمريكية ، على الرغم من أن الولايات المتحدة كانت هى الرافضة لبدء هذه الدورة فى وقت سابق .. لقد تضمنت الآلية الثانية والخاصة بالجات مفاجأة كبرى ، وهى فرض اتفاقية للملكية الفكرية داخل إتفاقيات الجات ، على الرغم من أن اتفاقيات الجات هى فى الأصل لتنظيم التجارة ، وعلى الرغم من وجود منظمة عالمية متخصصة فى شئون الملكية الفكرية وتتبع الأمم المتحدة ، وهى المنظمة العالمية للملكية الفكرية (وايبو WIPO) . وهكذا .. شهد عقد ثمانينيات القرن العشرين ملامح مباشرة لهيمنة

متعديات الجنسية الأمريكية (من خلال حكومة الولايات المتحدة) على مجريات أمور العالم ؛ حيث شهد هذا العقد التحول الخطير المضاد للصالح الإنسانى العام .. إنه التحول من علاقات دولية تجعل «التجارة فى خدمة التنمية» ، إلى نوع آخر من العلاقات ، تكون فيها «التنمية فى خدمة التجارة» !؟!.

أما الأمر الثانى ، فهو انتهاء الحرب الباردة وبدء الصيغة الجديدة من العولمة (أو من النظام العالمى الجديد) مع بداية تسعينيات القرن العشرين .. لقد شهد عقد التسعينيات هذا بدء العمل باتفاقيات التجارة العالمية (تحت مظلة منظمة التجارة العالمية WTO) ، كما شهد هذا العقد أيضاً زحف تطبيقات الليبرالية الجديدة (إعادة الهيكلة وتفكيك القوة التقليدية للدولة .. إلخ) فى معظم الدول النامية . بعد أن جرى جذبها إلى مصيدة الديون فى وقت سابق . وأكثر من ذلك ، فقد شهدت فترة التسعينيات بدء زحف المحافظين الجدد على الرؤى والتوجهات الرسمية فى المجتمع الأمريكى .

هكذا المسألة إذاً ، قدر من التوازى بين صعود هيمنة الشركات ، متعديات الجنسية والليبرالية الجديدة والمحافظين الجدد من ناحية ، والتزايد الحاد فى أعداد نزلاء السجون من ناحية أخرى .

إلى أى حد تتداخل جدلية «القوة» و«الفكر» مع التوازى المشار إليه ؟ . أمر يستحق التبصر ، على الأقل ؛ من أجل حياة إنسانية تقل فيها سيطرة المادة (أو رأس المال المهيمن) ولا تتزايد فيها أعداد نزلاء السجون .

وتتزايد أعداد نزلاء السجون(*)

عدد المساجين في الولايات المتحدة

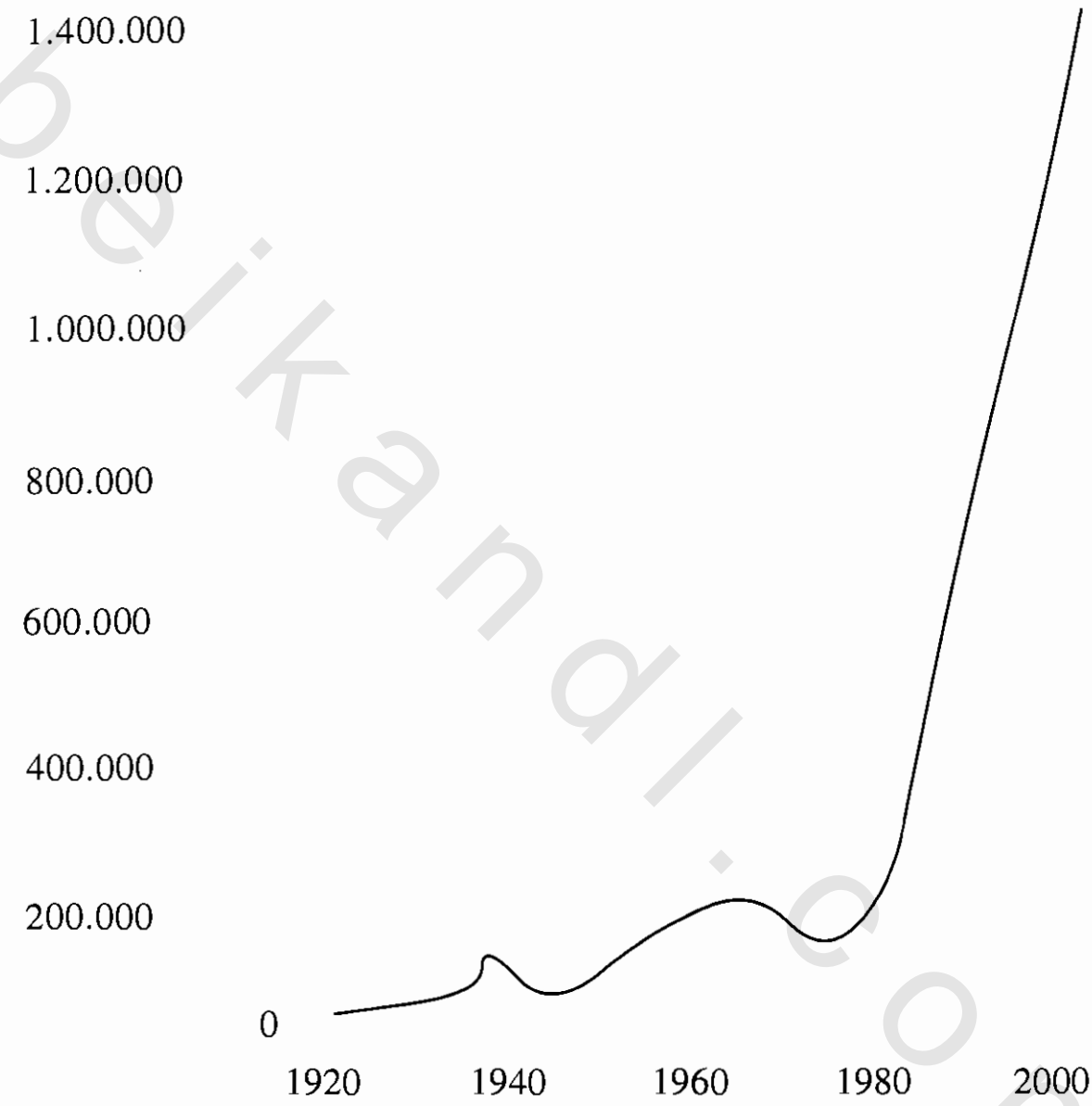

(*) هذا الشكل منقول عن مقال بعنوان «وقت إعادة التفكير بكل شئ : نظرة عامة على الحالة العالمية» ، والمنشور في الثقافة العالمية ، العدد ١١٨ ، مايو ٢٠٠٣ ، نقلاً عن مجلة New Scientist أعداد ابريل ومايو ٢٠٠٢ .

obeikandl.com